ملخص

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المنطقة العربية بشكل عام والمناطق الفلسطينية بشكل خاص، فان هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه السلطة الرقابية في فلسطين في الحفاظ على القطاع المصرفي فيها. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً ذات أهمية بالغة في الحفاظ على استقرار النظام المالي في ظل الوضع الحالي الذي تقوم به سلطة النقد والذي يقتصر دورها في الحفاظ على الجهاز المصرفي الآمن والمستقر، خصوصاً في ظل غياب العملة الوطنية التي تمثل الشق الأساسي الذي تدار من خلاله السياسة النقدية.

وقد استخدمت منهجية في البحث تقوم على أساس مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع والتي تتمحور في غالبيتها على ما تم نشره في مقررات لجنة بازل بخصوص الرقابة المصرفية، كما تم الاعتماد على أسلوب المقارنة بين المعايير الدولية الصادرة بخصوص الرقابة المصرفية والأساليب الرقابية المتبعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية. وقد شمل المسح الميداني عينة من موظفي دائرة الرقابة في سلطة النقد، وقد إعتمدت هذه الدراسة عدة طرق لجمع البيانات والاجابة على أسئلة الدراسة مثل مراجعة الادبيات والقوانين والتعليمات ذات الصلة، واعتماد المقابلة الشخصية والاستبانة كوسيلة مساعدة لجمع هذه البيانات، بالاضافة الى مقارنتها مع نتائج دراسة مماثلة اعتمدت على آراء مدراء بعض البنوك في تقييم الدور الذي تلعبه سلطة النقد الفلسطينية في الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي.

هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن سلطة النقد الفلسطينية تطبق بدرجة مقبولة وجيدة المبادئ الرقابية في الحفاظ على الجهاز المصرفي الآمن والسليم والمستقر، وتبين الدراسة أن استقلالية السلطة الرقابية والكادر الوظيفي المؤهل والمدرب وتوفر السلطات الكافية هي من أهم المقومات الاساسية لنجاح عملية الرقابة، وبالتالي فمن الواجب على سلطة النقد الاستمرار في تطوير اجراءاتها وكادرها لتتماشى مع أحدث الوسائل والاجراءات الدولية والعالمية.